المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

التسييس الحداثي للدّين – تسييس مسألة الحجاب عند العشماوي أنموذجا –

قرزيز نصيرة.

قسم العلوم الإسلامية ، جامعة تلمسان .

تاريخ الإرسال: 10 جوان 2018	تاريخ القبول: 07 أوت 2018	تاريخ النشر: 01 أفريل 2019.

ملخص:

إنّ تركيز الحداثيين على مسألة الفصل بين ثنائيتي الدين و السياسة أوقعهم في هوس تسييس كل ما هو ديني بدءا بعلوم التراث الإسلامي و انتهاءً إلى الأحكام الفقهية سيّما تلك المتعلقة منها بالمرأة ، و هذا المقال يُقدم قراءة نقدية لمحاولة سعيد العشماوي - في كتاب حقيقة الحجاب و حجية الحديث - تسييسه لإحدى الفرائض الدينية التي خصّ الله عز و جل بها النّساء ، ألا و هي فريضة الحجاب.

الكلمات المفتاحية: التسييس ؛ الدين ؛ الأحكام الفقهية ؛ العشماوي ؛ الحجاب.

Résumé:

La focalisation des modernistes sur la séparation entre la religion et la politique les a diverge dans l'obsession de politises tout ce qui est religion , à commencer par les sciences des révolutions islamique et se terminant par des disposition jurisprudentielles , notamment celles relatives aux femmes.

Cet article fournit une lecture critique dans une tentative de Saïd -al-Ashmawi de son œuvre : "la vérité du hijab" et l'authenticité du hadith politisant l'un des devoirs religieuse par lesquels Dieu tout - puissant a distingué les femmes: " c'est l'obligation de porter le voile " .

Mots clés : Politises ; Religion; Jurisprudence ; Al.ashmawi ; Le voile.

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المقدمة :

لقد عرفت قضايا المرأة اهتماما متزايدا لدى التيار الحداثي ؛ حيث دعا الكثير من الحداثيين إلى إعادة قراءة الآيات القرآنية الخاصة بالمرأة و ذلك بحجة تغير الزمان و اختلاف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية - المعاصرة- عمّا كانت عليه في مجتمع الرسالة ، ممّا دفع أكثرهم إلى اختزال الكثير من الأحكام الفقهية المتعلقة بالمرأة زعما منهم أنّ أغلبها لم ترد فيها نصوص قطعية و إنّما كانت خاضعة لظروف سياسية ، و بغض النظر عمّا إذا كانت تلك القراءات الجديدة الصادرة بشأن الأحكام الشرعية المرتبطة بالمرأة قد قدمت إضافات كما يَدَّعِي أصحابها أم لا فإنّه أصبح لزاما على الباحثين في الدراسات الشرعية أن يقفوا عليها وقفة علمية نقدية.و بما أنّه لا يمكن دراسة مسألة تسييس مجمل الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة فسيتم التركيز في هذا البحث على مسألة تسييس الحجاب عند محمّد سعيد العشماوي انطلاقا من الإشكاليات الآتية :

ما معنى تسييس الدين ؟

من هم أبرز الحداثيين الذين دعوا إليه ؟

ما موقع سعيد العشماوي من الدعوة إلى تسييس الدين ؟

و ماذا قصد بتسييس الحجاب ؟

أولا : مفهوم مصطلح التسييس :

التسييس أو كما يُسمى في الإنجليزية"politicking "هو عملية إلصاق السياسة بموضوعات غير سياسية ، أو تحويل موضوعات مختلفة إلى موضوعات سياسية "[1]، و باختصار فـ"هو تحويل ما لا علاقة له بالسياسة إلى أداة من أدوات السياسة"[2]

و بناء على هذين التعريفين يتضح أنّ التسييس لم يقتصر على مجال واحد و إنّما شمل مجالات و مواضيع مختلفة و لذا فإنّ الباحث في هذا الموضوع يجد أنّ هناك عدة مسميات أضيفت إلى مصطلح التسييس منها :

تسييس العلم .

تسييس الثقافة العربية .

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تسييس الإعلام .

تسييس علوم التراث الإسلامي .

تسييس الدين / التسييس الديني .

تسييس الفتوى .

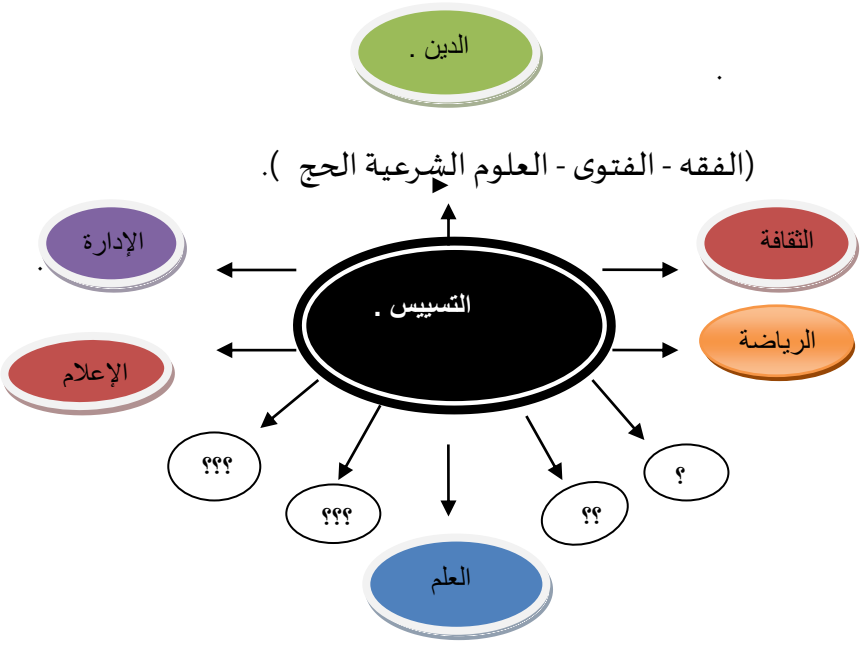

و هذه الأنواع الثلاثة الأخيرة - إن صحت تسميتها بذلك - هي محور هذا البحث ، فما المراد بتسييس الدّين ، أو تسييس التراث ، أو تسييس الفتوى ؟ و هل يمكن إخضاع هذه الموضوعات لعملية التسييس و كيف يكون ذلك ؟

في البداية لا بد من الإشارة إلى أنّ تسييس علوم التراث الإسلامي و تسييس الفتوى كلّها تندرج تحت باب تسييس الدِّين ، و لقد ذكر الباحثون جملة من التعاريف في بيانهم لمعنى تسييس الدِّين أو التسييس الدِّيني أبرزها :

1. **" استخدام الأشخاص للدِّين و المعتقدات للوصول لأغراض سلطوية سياسية ليست ذو نية دينية "**[3].
2. **" تسييس الدِّين بمعنى تطويعه و تحريفه ليخدم أغراضا سياسية قذرة و انحرافات و مظالم يُستدل عليها بالدين ، إهانة للدين و تحريفا له "**[4].

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

3. و يُفَضِّل أحد الباحثين استخدام عبارة " **التفسير السياسي للدِّين** " بدل مصطلح " **تسييس الدِّين** " و يُعرِّفه على أنّه " مذهب معين في تفسير طبيعة العلاقة بين الدِّين و السياسة ، يقوم على تأكيد و إثبات العلاقة بينهما ، و لكنه يتطرف في هذا التأكيد و الإثبات ، إلى درجة تجعل العلاقة بينهما علاقة تطابق و خلط ، و ليست علاقة ارتباط و وحدة ، و بالتالي يساوي بين الدِّين و السياسة في الدرجة ، و قد يتطرف فيجعل السياسة أعلى درجة من الدِّين حين يجعل الغاية هي الدولة - السلطة ، و الوسيلة هي الدِّين ، و مرجع هذا التطرف في التأكيد و الإثبات أنّ هذا المذهب إنّما ظهر في المجتمعات الحديثة و المعاصرة ، كرد فعل على الليبرالية ، و التي باستنادها إلى العلمانية نفت و ألغت أي علاقة للدِّين بالسياسة "[5].

و وجه العلاقة بين هذه التعاريف الثلاث أنّها قد أجمعت على أنّ تسييس الدِّين يُراد به :

استخدامه لأغراض سياسية .

تفسير كل ما يتعلق بالدين تفسيرا سياسيا .

لكن من الملاحظ أنّ التعريف الأخير قد حاول فيه صاحبه إبراز العلّة من ظهور تسييس الدِّين أو التفسير السياسي للدِّين -كما سماه- ؛ حيث قال أنّ ظهوره كان في العصور الحديثة و المعاصرة ، كردة فعل على اليسار العلماني الذي ألغى أي علاقة للدِّين بالسياسة ، فهل هذا هو السبب الفعلي أو الوحيد في بروز ما يسمى بتسييس الدِّين أو التسييس الدِّيني ؟

يرى إبراهيم بن عمر السكران أنّ مسألة تسييس الدِّين بضاعة استشراقية استوردها الحداثيون العرب و أعادوا تسويقها داخل المجتمعات العربية ، و ذلك ما عبر عنه الباحث بـ" **إعادة التصنيع العربي للتسييس** "[6] ؛ حيث ذكر في كتابه " التأويل الحداثي للتراث " أمثلة توضيحية تُبيّن اعتماد المستشرقين على تقنية التسييس في دراستهم للتراث الإسلامي من جهة ، و تؤكد من جهة أخرى أنّ التسييس الحداثي للدِّين إنّما هو مجرد إعادة إحياء أو صياغة للتسييس الاستشراقي له[7] ؛ و لأنّه بالمثال يتضح المقال فسأذكر هنا مثالين عن تسييس الدِّين أحدهما استشراقي و الآخر حداثي حتّى تتضح ملامح تأثر أصحاب التيار الحداثي بالتيار الاستشراقي في مسألة التسييس الدِّيني .

المثال الأول ؛ تسييس المستشرقين لمسألة النهي عن تفسير القرآن بالرأي :

يقول **جولد تسيهر**[8] : «فأمّا النهي عن تفسير القرآن بالرأي فيرجع فقط إلى استغلال القرآن استغلالا مذهبيا لصالح النظريات الحزبية العقدية »[9] ؛ ففي هذا المثال يحاول جولد تسيهر أن يُبين أنّ نهي علماء القرآن عن تفسير القرآن بالرأي إنّما كانت له أغراض سياسية محضة ، و لكن الحقيقة بخلاف ذلك ؛

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

فمن يرجع إلى كتب أصول التفسير مثلا يجد أنّ علماء القرآن لم ينهوا عن تفسير القرآن بالرأي في مجمله و إنّما نهوا عن تفسير كلام الله بالرأي المذموم ، حيث يُقسِّم أهل الاختصاص التفسير بالرأي إلى قسمين ؛ المحمود - الصائب - و هو ما كان موافقا للكتاب و السنة و أقوال السلف و معهود لسان العرب ، و المذموم و هو ما كان قائما على إتباع الهوى ، و هذا النوع هو الذي لم يُجِزه العلماء ، إلّا أنّ بعض السلف قد كانوا يتورعون عن تفسير القرآن بالرأي خشية القول على الله بغير علم و الوقوع في الرأي المذموم [10].

المثال الثاني ؛ تسييس أحد الحداثيين العرب للفقه :

يقول **أحمد أمين**[11] : «و الفقه تأثر أيضا بالدولة العباسية في بعض مسائله لأنه مصدر التشريع ، و التشريع قد يمس شؤون الدولة من قرب أو بعد »[12] ؛ و في هذا المثال أيضا يُبيّن أحمد أمين أنّ الفقه قد وقع تحت تأثير سلطة العباسيين أثناء فترة حكم الدولة العباسية .

و لا شك أنّ ممّا ينبغي الإشارة إليه أنّ أحمد أمين لم يكن الوحيد الذي تأثر بالمستشرقين في تسييسهم لعلوم الدِّين بل هناك غيره من الحداثيين الذين ساروا على المسار نفسه مثل **محمّد عابد الجابري**[13] الذي اعتبر "أنّ تأصيل العلماء للقواعد الفقهية و اللغوية كان بهدف تحقيق الوحدة السياسية للدولة"[14] حيث قال : «تبدو الوحدة السياسية و الاجتماعية و كأنها الهدف " الخفي " الهدف " اللاشعوري " المنشود وراء كلّ النشاطات اللغوية و الفقهية »[15] ، و لم يقف الجابري عند هذا الحد فحسب بل تعدّاه إلى القول بأنّ الثقافة العربية قد ارتكزت على السياسة في مقابل الثقافتين اليونانية و الأوروبية اللتين أُسِّسَتا على العلم ، و هذا ما صرّح به قائلا : « ففي التجربة الثقافية العربية يجب أن نضع السياسة مكان العلم في التجربتين اليونانية و الأوروبية الحديثة

و بعبارة أخرى إن الدور الذي قام به العلم عند اليونان و في أوروبا الحديثة في مُساءلة الفكر الفلسفي (و الديني)

و مخاصمته و فك بناءاته و إعادة تركيبها ..الخ قد قامت به السياسة في الثقافة العربية الإسلامية ...فاللحظات الحاسمة في تطور الفكر العربي الإسلامي لم يكن يحددها العلم ، و إنما كانت تحددها السياسة »[16] .

و غير بعيد عن هذه النزعة المتطرفة في تسييس علوم الدِّين ألّف التونسي **حمادي ذويب**[17] كتابا بعنوان " **جدل الأصول و الواقع** " و سعى من خلاله " للتطرف في إشعال حرائق التسييس في غابة أصول الفقه ، بلغة بوليسية تفترض أنّ كلّ عبارة في كتب أصول الفقه وراءها مؤامرات سياسية "[18] و عموما فـ"فكرة رسالته هذه فكرة سطحية قوامها ، الإتيان لكلّ قاعدة من قواعد أصول الفقه تعكّر على

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

انسياب الحداثة الغربية لمجتمعنا ، ثمّ إبراز من خالف فيها و أبطل حجيتها في التراث الإسلامي و التنويه به ، و اتهام من يثبت القاعدة بأنّ وراءه أهداف سياسية "[19] .

و إلى جانب أحمد أمين و الجابري و حمادي ذويب فقد برز أيضا **محمد سعيد العشماوي** و الذي ألّف عدة كتب في مجال تسييس الدِّين كـ " **الإسلام السياسي**" و " **الخلافة الإسلامية** " و " **حقيقة الحجاب و حجية الحديث** " الذي حاول العشماوي أن يُبيّن فيه أنّ الحجاب مجرد شعار سياسي ، و هذه الدراسة ستقف عند هذا الكتاب لعدة أسباب :

السبب الأول : أنّه يُقدم نموذجا عن التسييس الحداثي للقضايا الدِّينية .

السبب الثاني : لأنّ الموضوع الذي تَكلَّم عنه العشماوي يرتبط بمسألة متعلقة بالمرأة ، و كما هو معلوم فأبرز قضية يُركِز عليها الحداثيون هي قضايا المرأة .

السبب الثالث : أنّ كثرة تناول الحداثيين لهذه المسألة أثار نوعا من التشكيك عند العوام في مسألة فرضية الحجاب ، كما أعطى الجرأة للكثيرين للتحدث عن عدم فرضيته .

و السؤال الذي يُطرح الآن هو كيف فسّر سعيد العشماوي حقيقة الحجاب ؟

و لكن قبل الإجابة عن هذا السؤال لا بد من تمهيد يقدم ترجمة وجيزة عن العشماوي حتى يَعرف القارئ على الأقل طبيعة نشأته و تخصصه الأصلي .

تمهيد :

محمّد سعيد العشماوي باحث و قانوني و كاتب مصري ولد سنة 1932م ، تخرج من كلية الحقوق سنة 1955م ، و تقلد منصب رئيس محكمة استئناف القاهرة ، و محكمة الجنايات ، و محكمة أمن الدولة العليا بمصر ، كما عمل أيضا مدرسا لأصول الدين و الشريعة و القانون في عدة جامعات ، كالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، و جامعة توبنجن بألمانيا الغربية ، و جامعة السوربون بفرنسا ، توفي سنة 2013م و خلف عدة مؤلفات أبرزها : أصول الشريعة ، و الإسلام السياسي ، و الخلافة الإسلامية ، و معالم الإسلام ، و حقيقة الحجاب و حجية الحديث .[20]

و انطلاقا من هذه الترجمة الوجيزة للعشماوي يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

أولا : أنه متخصص في مجال القانون و ليس في إحدى العلوم الدِّينية .

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ثانيا : تدريسه بالجامعات الغربية فتح أمامه المجال للتشبع بالثقافة الغربية ، و لاشك أنّ هذا ما يعكس تبنيه لفكرة تسييس الدِّين التي تُعتبر ذات جذور استشراقية في الأصل .

ثالثا : أغلب مؤلفاته أو كتاباته تجمع بين السياسة و الدِّين أو بتعبير آخر تدعو لتسييس الدِّين .

هذا بالنسبة لترجمة العشماوي أمّا بالنسبة لتفسيره لحقيقة الحجاب في كتاب " حقيقة الحجاب و حجية الحديث " فهو يرى أنّ الحجاب شعار سياسي و ليس فرضا دينيا ؛ حيث استهل كتابه المذكور بفكرة مفادها أنّ الخلط بين الدِّين و الموروث الشعبي من أسوأ الأمور ؛ لأنّه يجعل الدِّين أو الشريعة مجرد مجموعة من الإيديولوجيات و المعتقدات الجامدة ، و خلاصة ما أشار إليه في هذه الفقرة هو أنّه دعا إلى عدم الخلط بين الدين و السياسة ، ثم في الصفحة الموالية مباشرة يحاول أن يقدم نموذجا عن أبرز المسائل التي تمّ فيها الخلط بين الدِّين و السياسة[21] ؛ حيث قال : " و مسألة الحجاب أظهر المسائل في هذا الوضع "[22] ؛ لأنّ " مسألة حجاب النساء أصبحت تفرض نفسها على العقل الإسلامي ، و على العقل غير الإسلامي ، بعد أن ركزت عليها بعض الجماعات ، و اعتبرت أنّ حجاب النساء فريضة إسلامية "[23] ، ثمّ بيَّن العشماوي بعد ذلك أنّ الغرض من تأليفه لكتاب " حقيقة الحجاب و حجية الحديث " هو الفصل فيما إذا كان الحجاب فريضة أم مجرد مسألة تمّ الخط فيها بين السياسة و الدِّين فقال : " و هذا الكتاب اتجاه لبيان المسائل و جلاء الحقائق في شأن ما يسمى بالحجاب "[24] ، و قد انطلق العشماوي في دراسته لهذه المسألة من الإشكالات الآتية[25] :

ما حقيقة الحجاب ؟

و ما المقصود به ؟

و ما الأساس الذي يستند إليه من يدعي أنّه فريضة إسلامية ؟

و لماذا يرى البعض أنّه ليس فرضا دينيا ، و إنّما هو مجرد شعار سياسي ؟

و لقد كانت أول خطوة اتبعها العشماوي للإجابة عن تلك الإشكاليات هي الرجوع إلى اللغة لتوضيح المعنى اللغوي لكلمة حجاب ؛ حيث بيّن أنّ الحجاب في اللغة لا يعني سوى الساتر[26] ، ثمّ بعد ذلك تَتَبع الآيات القرآنية التي تتحدث عن حجاب المرأة فأوصلته دراسته لتلك الآيات إلى النتائج الآتية[27] :

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

النتيجة الأولى : هي أنّ الحجاب في قوله تعالى : ﴿ □ □ سم □ □ □ □ □ ﴾ {الأحزاب : 53} يتعلق بوضع ستر بين زوجات النبي صلى الله عليه و سلم و بين المؤمنين و هو خاص بهن .

النتيجة الثانية : أنّ آية الخمار و هي قوله تعالى : ﴿ني □ ير □ □ ﴾ {النور : 31} جاءت لتطالب بتعديل أسلوب ملبس كان شائعا قبل ذلك ؛ حيث كانت النسوة يضعن أغطية على رؤوسهن و يرسلنها وراء ظهورهن كاشفات عن صدورهن فأمرتهن هذه الآية بضرب خمرهن على جيوبهن لتغطية صدورهن ، و بذلك فالآية لا تتصل من أي جانب بوضع غطاء على الرأس .

النتيجة الثالثة : و هي أنّ الأمر بإدناء الجلابيب في قوله تعالى : ﴿ □ نى ني □ ير □ □ ين □ □ □ □ □ □ □ بج بح بخ﴾ □ {الأحزاب : 59} إنّما كان بقصد التمييز بين الحرائر و الإماء ، و ما دامت علة هذا التمييز قد انتفت لعدم وجود إماء في هذا الزمان فإذن لم يعد هناك أي معنى لتطبيق هذا الحكم .

النتيجة الرابعة : إنّ حَدِيثَيْ النّبي صلى الله عليه و سلّم اللذان أُستدل بهما على فرضية الحجاب هما من أحاديث الآحاد " و في التقدير الصحيح أنّ أحاديث الآحاد أحاديث للاسترشاد و الاستئناس ، لكنها لا تنشئ حكما شرعيا "[28]

و انطلاقا من هذه النتائج أصدر العشماوي الأحكام الآتية[29] :

الحكم الأول و الرئيس في هذه المسألة و هو أنّ الحجاب شعار سياسي و علامة حزبية و ليس فرضا دينيا ورد على سبيل الجزم و اليقين و الدوام ، في القرآن الكريم أو في السنة النبوية .

الحكم الثاني : و هو أنّ الملبس يبقى من مسائل العرف و العادات و ليس من مسائل الفروض و العبادات " إنّه من ادعاء الأيديولوجيا الإسلامية و ليس من جوهر الإسلام "[30] .

الحكم الثالث : إنّ كل ما هو مطلوب شرعا و دينا أن تحتشم المرأة (بل و الرجل) و أن يتعفف كلّ ، فلا يظهر عورة ؛ و هو أمر يُقره العقل السليم و الخُلق المستقيم ؛ و لذلك فالأصل و الفرض ، أن يَفهم النّاس الحقيقة ، ويضعون خطوطا فاصلة بين ما هو من الدين و ما ليس منه .

و انطلاقا من هذه النتائج و الأحكام التي تَوصَّل إليها سعيد العشماوي يمكن القول أنّ كلامه فيه تناقض كبير ؛ بحيث أنّه دعا في بداية كتابه إلى التمييز بين ما هو ديني و ما هو سياسي ، ولكنه وقع في المحذور الذي نهى عنه و ذلك بقوله أنّ الحجاب هو مجرد شعار سياسي .

و السؤال الذي يُطرح الآن : إذا كانت آية الحجاب خاصة بزوجات النبي صلى الله عليه و سلم ، و آية الخمار إنّما القصد منها هو تعديل عرف خاطئ كان سائدا ، و آية الجلابيب خاصة بظاهرة قد تجاوزتها المجتمعات المعاصرة و هي الرق أو الإماء ، إذا كانت كل تلك الآيات ليست نصوصا قطعية على فرضية الحجاب ثمّ إذا كان الحجاب مجرد شعار سياسي فرضته ظروف أو أحزاب سياسية و التبرج هو الأصل ، فما هو معيار القول بجوازه ، و هل هناك نص قطعي و صريح في ذلك ؟

في الحقيقة إنّ ما يُلاحظ على سعيد العشماوي و غيره من الحداثيين الذين قالوا بعدم فرضية الحجاب ؛

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

1. أنّهم قد أفنوا جهدهم في سبيل تفنيد أدلة خصومهم (الفقهاء و علماء الأمة القائلين بوجوب الحجاب) و لم يدّخروا و لو قليلا من الجهد لذكر ما يُعضد أدلتهم في القول بجواز التبرج ، و لذلك وُصف الحداثيون بأنّهم "يجتهدون في نقد الأدلة المحكمة و لا يُحكمون أدلتهم" ؛ فالعشماوي مثلا في كتاب " حقيقة الحجاب و حجية الحديث " انطلق من فكرة أنّ الحجاب شعار سياسي لذلك جاء هذا الكتاب بشقيه خاصا بتفنيد الأدلة على وجوب الحجاب سواء من القرآن أو من السنة ، و يمكن القول بأنّ الكتاب قد احتوى أساسا على فكرة عامة

و فكرتين جزئيتين تُعضدانها كما هو مُوضح في هذا المخطط بشكل تقريبي :

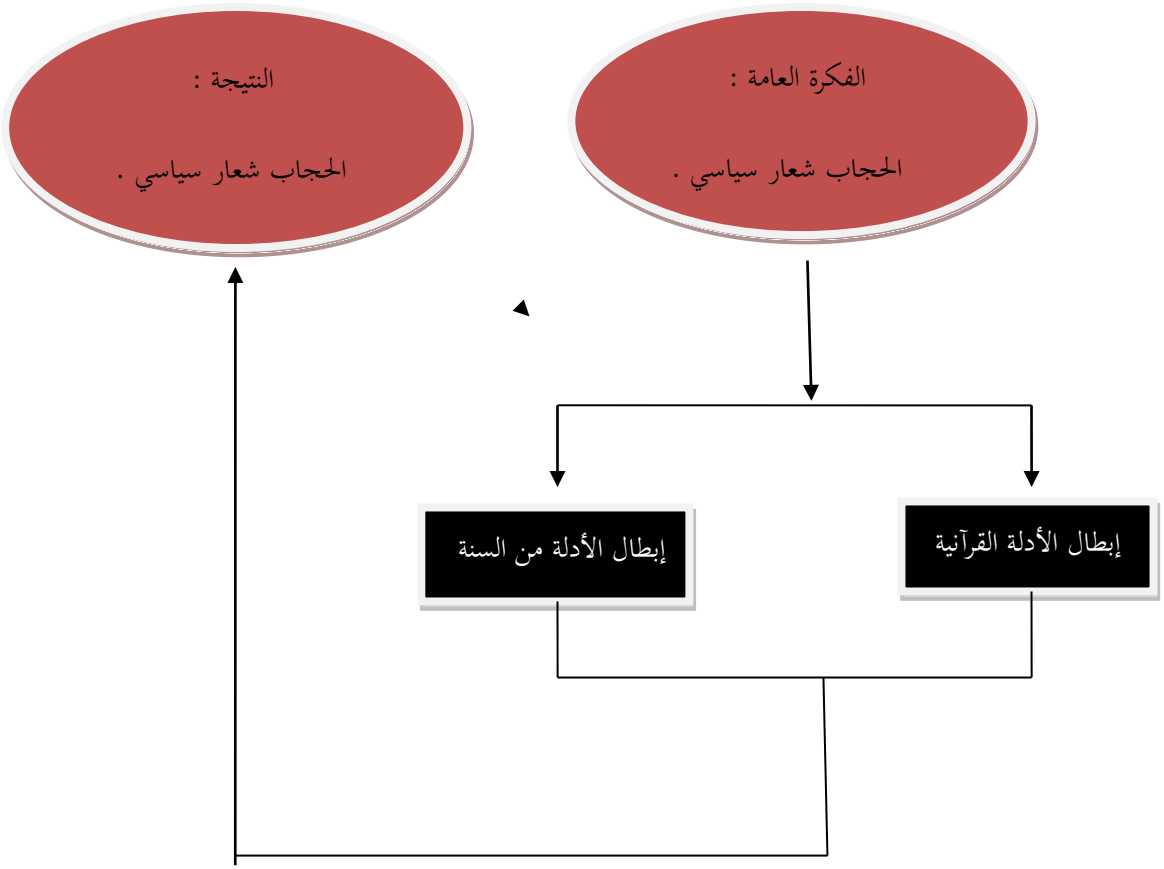

فكما هو موضح في المخطط نتيجة البحث - عند العشماوي - كانت معلومة ابتداء من مقدمته .

2. أنّ إثارتهم لموضوع الحجاب بدعة محدثة ؛ إذ لو كان في هذه المسألة أدنى شك أو خلاف لوُجد له أصل عند الصحابة الذين شَهدوا التنزيل ، و لو وُجد ذلك الأصل لذَكره كِبار الفقهاء و العلماء .

3. إذا كانوا يعتبرون أنّه لا وجود لدليل صريح و واضح من القرآن يأمر المرأة بالحجاب على سبيل الإلزام

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

و الوجوب ؛ إذ لم ترد آية مثلا فيها : " كتب عليكن الحجاب " كما قال تعالى في شأن الصيام ﴿ □ □ □ □ □ يم يى □ □ □ □ ﴾ {البقرة : 183} فبالمقابل ليس هناك دليل أيضا يُبيح السفور و العُري ؛ إذ لم يرد في القرآن آية تُصرح بجواز ذلك ، و منه فإذا افترضنا أنّ أدلة فرض الحجاب واهية أو أنّها خاصة بزمن النبي صلى الله عليه و سلم و زوجاته فإنّه لا وجود لأدلة تقول بجواز السفور و التبرج أصلا ، فلماذا يَهدر الحداثيون وقتهم و جهدهم في نفي ما تعاضدت عليه الأدلة و اجتمعت عليه الأمة و تعارفت عليه المجتمعات لإثبات أو نشر أمر لاأثر عليه في الأصل.

4. إنّ من يقرأ كتاب العشماوي يجد فيه تناقض ؛ فهو من جهة قد ألّفه لنشر فكرة أنّ الحجاب شعار سياسي و أنّ ليس هناك من دليل في القرآن أو السنة على فرضيته ، و لكن أثناء تفنيده للآيات التي يستشهد بها الفقهاء و العلماء على فرضية الحجاب تجده يقول عن الآية (53) من سورة الأحزاب أنّها آية الحجاب ، ويُسمي الآية (31) من سورة النور بآية الخمار ، و الآية (59) من سورة الأحزاب يُسميها بآية الجلابيب[31] ، و هذا فيه إقرارا بأنّ الله عز و جل قد فرض الحجاب و بيّن شكله بهذه الآيات الثلاث ؛ بحيث يمكن القول أنّ الآية 53 من سورة الأحزاب دعت إلى الحجاب إجمالا ﴿ □ □ سم □ □ □ □ □ ﴾ ثمّ جاء تفصيل ذلك في الآيتين الأخريين ؛" فآية النور خُصت ببيان القسم العلوي من الحجاب ﴿ني □ ير □ □ ﴾ و الآية 59 من سورة الأحزاب وضّحت القسم السُفلي منه"[32] ﴿ آ □ نى ني □ ير □ □ ين □ □ □ □ □ □ □ □ بج بح بخ﴾ □ ، و بهذا اكتمل و توَضَّح الحكم الشرعي الخاص بحجاب المرأة المسلمة في القرآن الكريم ، إلّا أنّ العشماوي و في موضع آخر من كتابه اعتبر أنّ الآية (53)من سورة الأحزاب هي الآية الوحيدة الخاصة بالحجاب من بين تلك الآيات الثلاث ،لا بل هو يرى بأنّ اعتبار الآيتين الأخريين من آيات الحجاب يُعد تَكرارا لنفس الحكم " فآية الحجاب هي التي أوردناها نصا من قبل (سورة الأحزاب : 33: 35) و لو كانت آية الجلابيب تعني الحجاب أو الخمار لكان معنى ذلك أنّ الآيتين الأخريين لا تتصلان بالحجاب بشيء أو أنّ هناك وفرة تشريعية بتكرار نفس الحكم أكثر من مرة ، مع أنّ المشرع العادي يعمد إلى الاقتصاد لحسن السياسة التشريعية - فما البال بالشارع الأعظم ، و هو منزه عن الحشو و التّكرار؟"[33]؛ فمن الواضح أنّ قول العشماوي " فآية الحجاب " أي : الآية (53) من سورة الأحزاب دليل أنّه يُقر بوجود نص من القرآن على فرضية الحجاب ، و هذا يصح أن يُتخذ كأكبر دليل على ضلالة الإيديولوجية القائلة بأنّ الحجاب شعار سياسي أو دعوة سياسية .

5. و انطلاقا من هذه النقطة يتبين بأنّ تغطية الرأس أو الشعر جزء من الحجاب و ليس هو كل الحجاب و عليه فإنّ ما ردده العشماوي كثيرا في كتابه و هو أنّ المقصود بالحجاب تغطية الرأس فقط قول مردود ، و أمّا بالنسبة للأدلة من السنة النبوية على وجوب الحجاب فلا داعي للحديث عنها لأنّ الحداثيين في الأصل يستبعدونها ليس فقط في هذه المسألة بل في كل المسائل الشرعية ، و لذلك فعدم أخذ العشماوي هنا بالحديث لأنّه من الأحاديث الآحاد مجرد سبب واهٍ .

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

6. إنّ كتب السيرة و التاريخ لم تَذْكر إطلاقا أنّ النبي صلى الله عليه و سلم قد سنّ قانونا يقضي بإلزام المرأة بالحجاب قبل نزول الآيات الخاصة بالحجاب ، و لم تَذْكر تلك المراجع أيضا أنّ أحد الخلفاء الذين جاءوا بعده عليه الصلاة و السلام قد أصدروا قانونا أو أمرا بإلغاء الحجاب أو التغيير فيه - باعتبارهم قادة سياسيين آنذاك- و هذا يلغي دعوى أنّ الحجاب شعار سياسي .

7. و أمّا بالنسبة لمسألة أنّ الحجاب لم يُذكر ضمن الفرائض الخمسة للدِّين (الشهادتان - الصلاة - الصوم - الزكاة - الحج) فلا يُمكن اتخاذها كحُجة على عدم فرضية الحجاب ؛ لأنّ هذا الأخير أمر ديني و لو لم يكن كذلك لما سارعت نساء النبي صلى الله عليه و سلم و الصحابة و المؤمنين زمن النبي عليه الصلاة و السلام إلى الالتزام به .

و ختاما أرى أنّ الأحرى بالعشماوي و أمثاله أن يُثيروا مسألة التبرج و السفور بدلا من مسألة الحجاب التي تظل أمرا معلوما من الدّين بالضرورة ، و ما كان كذلك لا يُمكن التشكيك فيه و لا مناقشته من باب أولى ، ثمّ أيُعقل أنّ تستجيب المرأة لأمر الله سبحانه و تعالى في التحجب أثناء الصلاة - و هي داخل بيتها و في سواد الليل - و في الحج - و النّاس مُنشغلون بالعبادة و قلوبهم مُعلقة بالرحمان - و تخالف أمره - بخروجها متبرجة - وسط رجال أجانب خاصة في هذا الزمان ؟

الهوامش :

1. تركي الحمد ، آفة الفكر التسييس ، الشرق الأوسط جريدة العرب الدولية (الأحد 24 ذو القعدة 1429هـ - 23 نوفمبر 2008م) العدد 10953 ، يوم : 06- 12 - 2017م ، 7:32.
2. تسييس الدين لتحقيق أهداف سياسية على مر التاريخ المصري (الأحد 18 مايو 2008م) يوم : 08 - 09 - 2017م - 20:31 .
3. مدحت القصراوي ، آيات في السياسة (13 - 08 - 2015م https :// ar islam way: يوم 13 - 09 - 2017م .
4. صبري محمد خليل ، الفكر السياسي الإسلامي المعاصر بين التفسير السياسي للدين و التفسير الديني للسياسة https :// drsabrikhalil.wordpres.com، يوم : 04 - 12 - 2017م - 12:27 .
5. إبراهيم بن عمر السكران ، التأويل الحداثي للتراث التقنيات و الاستمدادات ، ط1 ، دار الحضارة ، (1453هـ - 2014م) ، ص 186 .
6. للاستزادة يُراجع الفصل الذي خصصه الباحث لدراسة تقنية التسييس في الاستشراق الفيلولوجي ، ص 179 - 185 .
7. جولد تسيهر مستشرق يهودي عُرف بعدائه للإسلام ، ولد سنة 1850م و توفي سنة 1921م و له عدة مؤلفات عن الإسلام أبرزها : العقيدة و الشريعة في الإسلام ، و مذاهب التفسير الإسلامي .
8. إجنتس جولد تسيهر ، مذاهب التفسير الاجتماعي ، ترجمة : عبد الحليم النجار ، دط ، مكتبة الخانجي بمصر و مكتبة المِثنّى ببغداد ، (1374هـ - 1955م) ، ص 220 .
9. ينظر : خالد عبد الرحمان العك ، أصول التفسير و قواعده ، ط2 ، دار النفائس ، (1406هـ - 1986م) ، ص 185 ، و مساعد بن سليمان الطيار ، فصول في أصول التفسير ، ط2 ، دار ابن الجوزي للنشر و التوزيع ، (141هـ - 1997م) ، ص 47 ، و خالد بن عثمان السّبت ، قواعد التفسير جمعا و دراسة ، دط ، دار ابن عفان ، دت مج 1 ، ص 242 .

المجلد الحادي عشر/ العدد الأول /01 أفريل 2019 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

10. أحمد أمين إبراهيم الطباخ أديب و كاتب مصري ولد سنة 1886م ، شغل عدة مناصب حيث عمل قاضيا ثم مدرسا بمدرسة القضاء ثم عميدا لكلية الآداب بالقاهرة ، توفي عام 1954م و قد ترك الكثير من المؤلفات أهمها : ضحى الإسلام ، و ظهر الإسلام ، و حي بن يقظان .ينظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، https :// ar wikipedia.org ، يوم : 29 - 02 - 2017 - 17:17.
11. أحمد أمين ، ضحى الإسلام ، ط7 ، مكتبة النهضة المصرية ، دت ، ص 32 .
12. محمد عابد الجابري هو : حداثي مغربي ولد سنة 1936م ، و هو متخصص في الفلسفة ، له عدة مؤلفات أبرزها : نحن و التراث ، تكوين القل العربي ، إشكاليات الفكر العربي المعاصر . ينظر : محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، ط 10 ، بيروت (2009م) ، الغلاف الموجود على هر الكتاب .
13. ينظر : إبراهيم بن عمر السكران ، التأويل الحداثي للتراث ، ص 187 .
14. محمد عابد الجابري ، نحن و التراث قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي ، ط6 ، المركز الثقافي العربي ، (1993م) ، ص 229.
15. محمد عابد الجابري ، تكوين العقل العربي ، ص 346 .
16. حمادي ذويب هو : باحث و حداثي تونسي .
17. إبراهيم بن عمر السكران ، التأويل الحداثي للتراث ، ص 194 .
18. المرجع نفسه ، ص 195 .
19. ينظر : ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، https :// ar wikipedia.org يوم :12 - 12 - 2017م ، 20:59 ، و ملتقى أهل التفسير : تعريف بشخصية العشماوي و طعنه في التفسير : https://vb tfsur.net ، (07 - 12 - 1434هـ / 11 - 10 - 2013م) ، يوم : 14 - 12 - 2017م - 21:01 ، و سليمان الخراشي - سلسلة كشف الشخصيات ، منتدى التوحيد ، www. Eltwhed .com.
20. ينظر : العشماوي ، حقيقة الحجاب ، ص 5 - 6.
21. المصدر نفسه ، ص 6 .
22. المصدر نفسه ، ص 13 .
23. المصدر نفسه ، ص 6 .
24. المصدر نفسه ، ص 13 .
25. ينظر : المصدر نفسه ، ص 13 - 14 .
26. ينظر : المصدر نفسه ، ص 14 - 15 - 16 - 17 - 20 .
27. المصدر نفسه ، ص 18 .
28. المصدر نفسه ، ص 20 ، 78 ، 37 - 38 ، 64 .
29. تردد ذلك في الكتاب كله تقريبا .
30. طوني خليفة ، أجرأ الكلام ، حوار ساخن عن الحجاب ، www youtube .com ، يوم : 01 - 12 - 2017م.
31. العشماوي ، حقيقة الحجاب ، ص 39 .